



## بيان صحفي

ماس يعقد ورشة عمل لمناقشة وعرض نتائج تقرير حول "الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين: التحديات والفرص"



عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقره برام الله اليوم الأربعاء الموافق 2019/2/13 ورشة عمل لمناقشة نتائج تقرير اعده بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون حول "الابتكار والاقتصاد الرقمي في فلسطين: التحديات والفرص". وقام بعرض نتائج التقرير منسق البحوث في المعهد السيد رجا الخالدي، فيما رحب بالحضور السيد الكسندر غيليف ممثلاً عن الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وعقب على ملخص توصيات التقرير السيد حازم القواسمي مدير العمليات في صندوق تطوير واقرضات البلديات، والسيد سام بحور مستشار أعمال AIM، والدكتور عبد المحسن العلمي الباحث في المركز الوطني للبحوث الزراعية. وشارك في الورشة عدد كبير من المهتمين من القطاعين العام والخاص ومن ذوي الاختصاص والخبرة في الاقتصاد الرقمي وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

افتتح الخالدي الجلسة موضحا أهمية التقرير وسياق إعدادة كورقة استشارية تساعد الوكالة السويسرية على توجيه برامجها للقطاع الأكثر فقراً وتمهيشاً، مشيراً لأهمية الابتكار في توليد النمو المستدام، وأن عملية التمكين الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهية للفرد والمجتمع تعتمد بشكل أساسي على قدرة الاقتصاد على زيادة الإنتاجية لرأس المال المادي والبشري.

ومن أجل توفير البيئة الملائمة للابتكار في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الحالية [ ] وجد التقرير أنه من الضروري معالجة القصور في البيئة القانونية وضعف السياسات العامة التي من شأنها تحفيز المعرفة والريادة والابتكار في المجتمع، وكذلك إيجاد حلول مناسبة لحالة التشتت والتشردم في بيئة الابتكار وغياب روح التعاون والتشارك بين العناصر الرئيسية في منظومة الابتكار والإبداع (الحكومة والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص).

وذكر الخالدي بأن التقرير ركز على محورين: الأول، تناول المتطلبات الأساسية للاقتصاد بشكل عام والنتائج المرجوة من تطوير الاقتصاد الرقمي، والثاني، استعرض التطورات الأخيرة في الابتكار في ثلاثة قطاعات يُعتقد أنها ذات صلة وثيقة بالتمكين الاقتصادي لأكثر الفئات والتجمعات حرماناً، حيث الاستثمار في الابتكار والحلول الرقمية يمكن أن يسهم بشكل فعال في تعزيز التنمية. وقد ركزت الأبحاث بشكل خاص على القطاعات التي تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني ولتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للفئات الأقل حظاً.

وأشار الخالدي إلى أن فلسطين حققت قفزات نوعية نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي والابتكار. ومن المؤشرات الواعدة في هذا المجال، أشار إلى تلك البيانات حول النمو الكبير في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني، والنمو السريع في عدد المشاريع الريادية والشركات الناشئة، والانتشار الواسع لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد والشركات، وزيادة النقاش حول الابتكار والإبداع، ونمو أنشطة البحث والتطوير، وارتفاع الإقبال على إنتاج المعرفة في المؤسسات الأكاديمية.

وذكر الخالدي جملة من التدخلات الممكنة التي توصل إليها فريق الخبراء الذي شكله ماس لغرض اعداد هذا التقرير، منها حلول مبتكرة في قطاع الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية-الزراعية وتقديم الخدمات المحلية كالإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني. بالإضافة إلى طرق مبتكرة في تقديم الخدمات الشاملة والحكومة المحلية الأفضل في فلسطين من خلال وزارة الحكم المحلي والمجالس المحلية (الرقمنة وبناء القدرات)، وإشراك المواطنين والمساءلة الاجتماعية، وتعزيز الشراكات بين البلديات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وتوسيع البلديات الالكترونية، والتوسع في مجال الطاقة البديلة، وبناء الشراكات من أجل دمج الابتكار بشكل مستدام في المجالس المحلية، بالإضافة إلى الإصلاح القانوني وسياسة الحكومة. كما استعرض الخالدي أهم نتائج التقرير في فرعي الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي، وكشف عناصر القوة والضعف في هذين الفرعين فيما يتعلق بالاستفادة من عملية الابتكار وإدخال التقنيات الحديثة وتأطير عمل الأبحاث وتنسيقه بشكل أفضل. في تعقيبه على التقرير بين القواسم أن جهود صندوق تطوير وإقراض البلديات في الرقمنة تتقدم في جميع جوانب إدارة البلديات المالية والخدمية، وأن حوالي 40 بلدية في الضفة الغربية و7 في قطاع غزة وصلت مرحلة متقدمة من الإدارة المالية المحوسبة حسب أعلى المعايير الدولية بهدف خدمة المواطن على أحسن وجه وبأسرع وقت ممكن، ويتم الاستفادة من التجارب في كل برامج وتطوير التطبيقات والأنظمة "البلدية الالكترونية"، وصولاً إلى "البلدية الذكية"، في ما تعتبر عملية تطور تكنولوجي عضوي (أصيل)، تستجيب لاحتياجات المواطن الفعلية..

من جانبه أشاد بحور بأسلوب عمل الوكالة السويسرية للتنمية في طلب إعداد هذا التقرير من قبل مؤسسة بحثية فلسطينية بعد مشاورات مكثفة مع العديد من الأطراف المعنية، وأعتبر أن ما جاء في التقرير فيما يتعلق بتحديات بناء اقتصاد رقمي فلسطيني مستقل تحت ظل اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي المهيمن أمراً حيوياً لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند وضع السياسات والبرامج والاستثمارات القابلة للنجاح. ورحب بحور بما جاء في توصيات التقرير حول ضرورة العمل على بناء

الاقتصاد الرقمي من خلال قطاعات محددة واعدة وقابلة لاستيعاب الرقمنة وخاصة الزراعة وخدمات السلطات المحلية والسياحة.

وعقب الانتهاء من عرض النتائج والتعليقات، طرح المشاركون العديد من الأسئلة والتعليقات حول موضوع التقرير والحاجة لتقييم معمق لنجاح المبادرات القائمة في الابتكار والاقتصاد الرقمي، ودعى بعض الحضور إلى فائدة التركيز على قطاعات المستهدفة الثلاثة في عنوان التقرير.

يذكر أن هذا التقرير تم إعداده من قبل فريق بحث رأسه السيد رجا الخالدي منسق البحوث في ماس، وشارك فيه كل من الدكتور رابح مرار المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، والدكتور رامي عرفة المحاضر في جامعة بوليتكنيك فلسطين، والدكتور عبد المحسن العلمي الباحث في المركز الوطني للبحوث الزراعية، والاستاذ عارف جفال من مرصد العالم العربي للديموقراطية والانتخابات، والسيدة تارينا ميمونين مسؤولة العلاقات الخارجية في ماس.